دراسة إقتصادية لتحليل الميزات النسبية الظاهرية للمنتجات الزراعية الرئيسة في العراق (1985 – 2010)

أ. عبد الله علي مضحي * م. باسم حازم حميد البدري **

المستخلص

تشير الميزة النسبية الى أفضل حل توافقي بين الكلفة والكفاءة آخذةً بعين الأعتبار الكفاءة الإقتصادية والإجتماعية. ويمكّن هذا صانعي القرار من تقدير مدى كفاءة إستخدام الموارد المحلية في إنتاج سلع زراعية محددة أو إستبدال الأنتاج المحلي بالأنتاج المستورد في حال عدم الكفاءة وإستخدام الموارد المحلية في إنتاج سلع اخرى تملك ميزة نسبية .

يهدف هذا البحث الى قياس الميزة النسبية الظاهرية للمحاصيل الأستراتيجية في العراق لتحديد مدى القدرة التنافسية لها على المستوى العالمي، ولقد تم قياس معايير الميزة النسبية الظاهرية للمحاصيل الأستراتيجية الرئيسة في العراق (القمح، الشعير،الرز،الذرة الصفراء والتمور) للمدة 1985 -2010 وحسب المعايير الخمسة المستخدمة في هذه الدراسة وهي معاييرBalassa ، Michaely ، Vollrath، معيار الأداء التجاري الخاص بالدولة Own Country Trade Performance Index و Grubel & Lioyd. وأوضحت نتائج القياس عدم وجود ميزة نسبية ظاهرية للعراق في التجارة بمحصولي القمح والرز، في حين يمكن لمحصولي الشعير والذرة الصفراء أن يخضعا لبرنامج خلق الميزات النسبية ليصبحا من المحاصيل التي يمكن أن يتمتع العراق بميزة نسبية ظاهرية في التجارة بهما لدعم الميزان التجاري، في حين تمتع العراق بميزة نسبية ظاهرية تامة في التجارة بالتمور. وبناءً على نتائج القياس لهذه المعايير تم الخروج بمجموعة من الأستنتاجات، كما قامت الدراسة بوضع عدد من التوصيات التي قد تكون مفيدة لمتخذي القرار كخطوة نحو محاولة تحقيق تعددية الأقتصاد العراقي وتجاوز موضوعة أحاديته وتحقيقاً للكفاءة في أستخدام الموارد الزراعية المحدودة وعلى رأسها مورد المياه ودعماً للميزان التجاري.

Abstract

A comparative advantage refers to the best reconciliation between costs and efficiency. This criterion enables decision makers to estimate the efficiency of domestic resources usage in producing certain agricultural commodities or otherwise to substitute domestic production with imported products in case of inefficiency and to use domestic resources in producing other commodities with comparative advantage. The objective of this paper is to calculate revealed comparative advantage for main crops in Iraq to determine their competitive power on world level. Revealed comparative advantage criteria were calculated for main crops (wheat, barley, rice, corn and dates) through the period (1985-2010) according to the five criterion used in this paper which are Balassa, Michaely, Vollrath, Own Country Trade Performance Index and Gruble &

* جامعة بغداد/ كلية الزراعة .
** جامعة بغداد / كلية الزراعة .
مقبول للنشر بتأريخ 2013/4/1

Lioyd. The results showed that there was not revealed comparative advantage for Iraq to trade with wheat and rice on other hand barley and corn could be subjected under comparative advantage creation program to become tradable to support trade balance of Iraq. On other hand the results showed that Iraq has revealed comparative advantage to trade with dates. According to results of this paper some conclusions and suggestions were derived which could be beneficial for policymakers as a step to make the Iraqi economy multiple economy and to achieve efficiency in the usage of economic resources and to support trade balance.

المقدمة

إن ندرة الموارد الطبيعية من جهة وتوجه الأقتصاد العراقي نحو الأنفتاح على الأقتصاد العالمي من جهة أخرى هي عوامل تدعو الى ضرورة أعادة توزيع عوامل الانتاج المحلية القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة ضمن القطاع الزراعي بأتجاه التخصص والإعتماد على الميزة النسبية وتعزيزها بأتجاه الميزة التنافسية. ويعد مفهوم الأستخدام الأمثل للموارد المحلية هو المحور الأساس لنظرية الميزة النسبية. وبما أن الموارد المحلية محدودة فأن التوزيع الأمثل لها هو الشرط الأساس لتحقيق أعظم كفاءة في الأستخدام. إن تقييم الميزة النسبية لنظام سلعة معين يضم مجالاً واسعاً من المفاهيم تنبثق من دراسة العوائد والتكاليف ونظرية التجارة العالمية. والفكرة الأساسية هي أن النشاط الاقتصادي له ميزة نسبية عندما يكون مربحاً وقادراً على منافسة السلع البديلة من الاستيراد دون الأستفادة من اي تحويل من باقي قطاعات الأقتصاد .

إن مفهوم الميزة النسبية ببساطة يعني أما أن تقوم دولة ما بإنتاج سلعة معينة بمواردها المحلية (أرض، عمل، رأس مال ومياه) عندما تكون تكاليف إنتاجها أخفض من التكاليف العالمية لتغطية الأحتياجات المحلية وبعدها التوجه نحو التصدير، أو أن تقوم الدولة بإستيرادها عند عدم تمتعها بالكفاءة في انتاجها وأن تستخدم الموارد المحلية الخاصه بأنتاج هذه السلعة في أنتاج سلعه أو سلع تملك الدولة ميزة نسبية في إنتاجها. والمفهوم التطبيقي للميزة النسبية يتضمن التوزيع الأفضل للموارد المحلية ضمن ظروف التجارة الخارجية والمنافسة الحرة[1] . فنظرية الميزة النسبية في الأقتصاد تعود إذن الى قدرة دولةٍ ما على أنتاج سلعة أوخدمة معينة بأوطأ كلفة حدية أو بديلة، فحتى أذا كانت هناك دولة هي أكثر كفاءةً في أنتاج كل السلع (لديها ميزة مطلقة في كل السلع) من بقية الدول، فأن بقية الدول سوف تبقى تحصل على المنافع من التجارة فيما بينها، مادامت تمتلك ميزات نسبية مختلفة([2]) . فمن هذا نعرف بأن الميزة النسبية وليست الميزة المطلقة هي التي تحدد من يجب أن ينتج السلعة .

إن الميزة النسبية هي مفهوم حركي (ديناميكي) مادامت قدرة الدولة على أنتاج منتجات أو سلع معينة تتغير عبر الزمن، بسبب عوامل داخلية وخارجية مختلفة مثل التغيرات في القدرات الموردية والتي تشمل التقنيات المستخدمة في الأنتاج ورأس المال البشري. ولقد وضعت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) برنامجاً مهماً في مجال تطوير الميزة النسبية هو (برنامج تغيير الميزات النسبية في الغذاء والزراعة في الدول النامية)، بدأت المنظمة بتطبيقه منذ عام 1990 هدفت من خلاله الى خلق ميزات نسبية وتطوير أخرى في المنتجات والمحاصيل الزراعية في الدول النامية بغية تطوير وتنمية التجارة الخارجية فيها ومحاولة تجاوز أحادية أقتصادات البعض منها[3](3) . وفي السنوات الأخيرة فأن كلاً من (Abbott, Thompson & Halay) وجهوا إهتمامهم للثغرات في الأدبيات والعناوين المخصصة للأسئلة حول الميزة النسبية في الزراعة. لقد رسموا خطهم على منوال نموذج (Ricardo – Viner) في تطوير نموذج ثلاثي الموارد (بضمنها الأرض) للتجارة الخارجية الزراعية. إن هذا الأنموذج هو أنموذج سكون مقارن،

(1) Krugman , Paul – 2010 – A Globalization Puzzle – (http://krugman.blogs.nytimes.com/2010/02/21/a- globalization- puzzle).

(2) Baumol , William J.& Alan S. Binder – 2009- Economics : Principles and Policy– (P.50http://books.google.com/books?id=6Kedl8ZTTe0C&lpg=PA49&dq=%22law%20%20comparative%20advantage%22&pg=PA50#V=onepage&q=%22law%20of%20compartave%20advantage%22off=false) .

(3) Golden ,Ian – 1990 - Comparative Advantage : Theory and Application to Developing Country Agriculture – Publishing of OECD Development Centre –Paris -p.p.17-18.

وضمن المدى الطويل لذلك فأن الأهم هنا هو تعديل التوازن العام وليس مسار هذا التعديل. ولكن موضوع مسار التعديل اصبح مثار أهتمام (Abbott & Halay) حالياً عند بحثهم عن محددات الميزة النسبية في الزراعة. إن دراستهم أشرت بأن الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية الزراعية تتجه لأن يكون لديها انظمة زراعية كثيفة رأس المال ، كما أشرت بأن ظروف المورد الطبيعي والحدي لن تكفي بمفردها للمفاضلة بين الدول على أساس الأنتاج أو التجارة ، فبالنسبة للموارد الطبيعية والتي لديها تطبيق على الأنتاج ، يجب أن يكون الأستثمار ورأس المال الزراعيين مكملان أكثر مما هما بديلان للأرض او بقية القدرات الموردية الطبيعية. إن التركيز حالياً في الكثير من دول العالم هو على الميزة التنافسية أكثر من الميزة النسبية، ولذلك يتم الآن الأهتمام بنظام تنمية إستراتيجية المنافسة .

ولما كانت الميزة النسبية للدولة وحسب نظرية هيكشر– أوهلين تتحدد من خلال الندرة الموردية النسبية (أي معدلات القدرات الموردية نسبة الى بقية دول العالم أو مجموعة منها)، فانه يكون من المعلوم بأن قياس الميزة النسبية واختبار نظريةهيكشر– أوهلين بالتالي ستواجهها بعض الصعوبات، ما دامت الأسعار النسبية تحت ظروف الاكتفاء الذاتي (Autarky) هي غير مشاهدة أو ملاحظة. وفي ضوء هذه الحقيقة، فان Bela Balassa وضع معياراً أقترحه بحيث أنه قد لا يكون من الضروري أن يتضمن كل المقومات المؤثرة على الميزة النسبية للدولة. وبدلاً من ذلك أكد بأن الميزة النسبية للدولة "تظهر" من خلال ملاحظة أنماط التجارة، وعلى نفس سياق نظرية هيكشر – أوهلين فأن الباحث يحتاج الى الأسعار النسبية التجارية السابقة والتي تكون غير مشاهدة او ظاهرة. ومن هنا ظهر أول معيار لقياس الميزة النسبية الظاهرية وهو معيار بالاسا وتتابعت بعده المعايير الأخرى التي إعتمد معظمها على الأطار النظري لمعيار بالاسا لقياس الميزة النسبية الظاهرية .

مشكلة البحث

إنطلق هذا البحث من :

1. التفوق الواضح لأستيرادات العراق من المنتجات الزراعية موضوعة الدراسة (عدا التمور) على صادراته منها معظم مدة الدراسة (1985-2010)، رغم وجود قاعدة موردية (طبيعية وبشرية ومادية) هائلة كان يمكن لها أن تجعله من الدول المصدرة لهذه المنتجات .
2. فشل السياسات الزراعية في العراق طيلة مدة الدراسة من أن تحدد المنتجات الزراعية التي يمتلك العراق ميزة نسبية في إنتاجها، لكي يتم التركيز عليها،وأن يتم الاعتماد على الأستيرادات في باقي المنتجات الزراعية مما نجم عنه إهدار للموارد وعدم وجود أستغلال أمثل للموارد الزراعية المتاحة والتي هي محدودة بطبيعتها .
3. إن الصادرات الزراعية للعراق من منتجات الدراسة إتسمت بالعشوائية طيلة مدة الدراسة، فهي لم تأخذ صفة (صناعة التصدير) التي تبنى على أسس ومبادئ تجعلها تحافظ على الأسواق وإستمرارها .

هدف البحث

1. قياس الميزة النسبية الظاهرية Revealed Comparative Advantage (RCA) للمنتجات الزراعية موضوعة البحث لتحديد في أيٍ منها يمتلك العراق ميزة نسبية في التجارة وأي منها يمكن إخضاعها لبرنامج خلق الميزات النسبية .
2. وضع نواة لأعداد خارطة الميزات النسبية للمنتجات الزراعية في العراق من خلال حساب الميزة النسبية الظاهرية لمنتجات البحث، والقيام بعد ذلك بحساب الميزة النسبية الظاهرية لكل المنتجات الزراعية (نباتية وحيوانية) التي ينتجها القطاع الزراعي في العراق ليصار الى وضع هذه الخارطة بعد إتمامها موضع التطبيق.
3. توفير دليل لخطط الأنتاج الزراعي بخصوص المفاضلة ما بين الأنتاج المحلي أو الأستيراد بغية تحقيق الكفاءة الأنتاجية والأقتصادية عند أنتاج المنتجات الزراعية .

فرضية البحث

يفترض البحث وجود ميزات نسبية للمنتجات الزراعية موضوعة البحث خلال السلسلة الزمنية للبحث. ولذلك فالبحث يفترض وبموجب المعايير المستخدمة فيه لقياس الميزة النسبية انه يمكن تحديد المحاصيل أو السلع الزراعية التي يمكن ان يكون للعراق ميزة نسبية في إنتاجها لكي يتم التركيز عليها،وأن يترك المحصول أو السلعة التي لايملك فيها ميزة نسبية لكي يتم تغطية الحاجة المحلية اليها من خلال الأستيرادات، حفاظاً على الموارد الزراعية المحدودة وعلى رأسها مورد المياه وتحقيقاً للكفاءة الأقتصادية عند إنتاج محصول أو سلعة زراعية معينة .

منهجية البحث

أعتمد البحث الأسلوب التحليلي المتمثل في قياس معايير الميزة الظاهرية النسبية للمنتجات الزراعية في العراق خلال المدة 1985 – 2010 ومن ثم القيام بتحليل هذه المؤشرات وفق قيمها المقاسة لتحليل في أي منها يمتلك العراق ميزة نسبية ظاهرية للتجارة بها وأي منها يمكن أن يخضع لبرنامج خلق الميزات النسبية. وأن معايير الميزة النسبية الظاهرية المستخدمة في هذا البحث هي :

1. معيار Balassa .
2. معيار Michaely .
3. معيار Vollrath .
4. معيار الأداء التجاري الخاص بالدولة Own Country Trade Performance Index .
5. معيار Grubel & Lioyd (GL Index) .

محاور البحث

اولاً- معايير قياس الميزة النسبية الظاهرية

1- معيار Balassa :

وهو من أهم وأكثر معايير الميزة النسبية الظاهرية شهرةً، وهو معيار لقياس الميزة النسبية للتجارة والميزة النسبية للصادرات، حيث يعد مقياساً قيمياً تستعمل في حسابه قيم الصادرات،ولا تستعمل قيم الإستيرادات في حسابه (ضمن الصيغة العامة له)، وصيغته الأشهر والتي ستكون أحدى أهم الصيغ التي سنستعملها بصورة أساسية في هذه الدراسة هي([1]) :

$$\mathbf{RCA} = (\frac{\mathbf{Xij}}{\mathbf{Xit}})/(\frac{\mathbf{Xwj}}{\mathbf{Xwt}})$$

حيث:

RCA: معيار الميزة النسبية الظاهرية

Xij : قيمة الصادرات من المنتج j في الدولة i

Xit : قيمة اجمالي الصادرات للدولة i

Xwj : قيمة الصادرات العالمية من المنتج j

Xwt : قيمة اجمالي الصادرات العالمية

وقيمته تقع بين صفر – مالانهاية، والدولة تمتلك ميزة نسبية ظاهرية إذا كانت قيمة RCA أكبر من واحد صحيح، أما إذا كانت قيمته أقل من واحد صحيح فالدولة لا تمتلك ميزة نسبية ظاهرية في التجارة بهذا المنتوج. وعند تطبيق معيار RCA لقياس الميزة النسبية الظاهرية لصادرات العراق من محاصيل و منتجات الدراسة ظهرت النتائج كما موضحة في الجدول رقم (1) .

2- معيار Michaely :

هذا المعيار يدمج بين الصادرات من السلعة المعنية والصادرات الكلية من جانب والأستيرادات من السلعة المعنية والأستيرادات الكلية للدولة من الجانب الآخر، كالآتي[(2)] : $\mathbf{MIj} = \frac{\mathbf{EXj}}{\mathbf{EX}} - \frac{\mathbf{IMj}}{\mathbf{IM}}$

حيث MIj : معيار مايكلي للسلعة j

EXj : قيمة صادرات الدولة من السلعة j

EX : قيمة الصادرات الكلية للدولة

IMj : قيمة استيرادات الدولة من السلعة j

IM : قيمة الاستيرادات الكلية للدولة

وقيمة هذا المعيار تقع بين (1- إلى 1+) مع قيمة محايدة (متعادلة) هي الصفر. والقيمة الموجبة له تؤشر وجود تخصص وميزة نسبية ظاهرية للدولة في السلعة المعنية والعكس صحيح إذا كانت قيمته سالبة.

وعند قياس الميزة النسبية الظاهرية لتجارة العراق من محاصيل ومنتجات الدراسة للمدة 1985-2010 حسب معيار مايكلي ظهرت النتائج المبينة في الجدول (2) .

3- معيار Vollrath :

(1) Balassa , Bela –1965-Trade liberalization and 'revealed' comparative advantage-Manchester School of Economic and Social Studies Journal – Vol.33,No. 256- p.p. 95-109.

(2) Michaely , Michael – 1967 – Concentration in International Trade , Contributions to Economic Analysis – North – Holland Publishing Company – Amsterdam-p.p.80-82.

ويدعى أيضاً معيار (الميزة النسبية للتجارة) Relative Trade Advantage (RTA)، وهو يستعمل قيم الإستيرادات فضلاً عن قيم الصادرات في حسابه، وفقاً للصيغة الآتية[1] :

$$RCAij = \left(\frac{\frac{Xij}{Xik}}{\frac{Xnj}{Xnk}}\right) - \left(\frac{\frac{Mij}{Mik}}{\frac{Mnj}{Mnk}}\right)$$

حيث Xij،Xik تمثل صادرات الدولة i من السلعة j وصادراتها الكلية على التتابع، Xnj و Xnk تمثل الصادرات العالمية من نفس السلعة والصادرات العالمية الكلية،أما Mij و Mik فتمثل إستيرادات الدولة i من السلعة j وإستيراداتها الكلية على التتابع، في حين تمثل Mnj و Mnk الأستيرادات العالمية من السلعة j والإستيرادات الكلية العالمية على التتابع . إن القيمة الموجبة للمعيار تظهرميزة نسبية، في حين أن القيمة السالبة تظهرعدم وجود ميزة نسبية .

والجدول (3) يوضح قيم معيار Vollrath لتجارة كل من القمح والشعير والرز والذرة الصفراء والتمور في العراق للمدة 1985 – 2010 .

جدول (1)

يوضح قيم معيار Balassa بالنسبة لصادرات العراق من القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء والتمور للمدة 1985 – 2010

السنة	القمح	الشعير	الرز	الذرة الصفراء	التمور
1985	0.0000	0.0400	0.0000	0.0000	56.3829
1986	0.0000	1.4615	0.0000	0.0000	35.6321
1987	0.0000	0.2500	0.0372	0.0000	61.6438
1988	0.0000	0.5760	0.0772	0.0000	46.9696
1989	0.0000	0.3700	0.0692	0.0000	58.1081
1990	0.0000	0.1290	0.0318	0.0000	43.2835
1991	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	231.2500
1992	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	156.7567
1993	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	52.6315
1994	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	188.7096
1995	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	193.5483
1996	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	175.7575
1997	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	82.9268
1998	0.0333	0.0000	0.0100	0.0000	75.0000
1999	0.0176	0.0000	0.6727	0.0000	8.6363
2000	0.0052	0.0302	0.9036	0.0723	89.4736
2001	0.0826	7.2222	0.1225	0.0000	145.0000
2002	0.0826	4.4444	0.2619	0.0054	151.2195
2003	0.8571	2.1578	0.0513	0.0200	2.4390
2004	0.9500	4.4117	0.0430	0.0116	65.6250
2005	0.0000	0.0021	0.0253	0.0045	42.5000
2006	0.0212	0.0000	0.0000	0.0000	47.0588
2007	0.0317	0.0000	0.0000	0.0000	24.0000
2008	0.00062	0.0000	0.0000	0.0000	12.3684
2009	0.0010	0.0000	0.0000	0.0000	5.9574
2010	0.0000	0.0000	0.0006	0.0000	5.3061

المصدر : الجدول من حساب الباحثين استناداً الى الملاحق .

جدول (2)

قيم معيار Michaely بالنسبة لتجارة العراق من القمح، الشعير، الرز،الذرة الصفراء والتمور للمدة 1985 - 2010

السنة	القمح	الشعير	الرز	الذرة الصفراء	التمور
1985	-0.0303	-0.0027	-0.0171	-0.0061	+0.0053
1986	-0.0200	+0.0019	-0.0172	-0.0043	+0.0031
1987	-0.0447	-0.0057	-0.0197	-0.0055	+0.0045
1988	-0.0472	-0.0018	-0.0245	-0.0062	+0.0031
1989	-0.0626	-0.0060	-0.0144	-0.0048	+0.0043
1990	-0.0381	-0.000010	-0.0180	-0.0028	+0.0029
1991	-0.4224	-0.0216	-0.1768	0.0000	+0.0148
1992	-0.0171	0.0000	-0.2487	-0.00017	+0.0116
1993	-0.0529	-0.0209	-0.1670	0.0000	+0.0040

(1) Vollrath , T. L. – 1991 – A Theoretical Evaluation of Alternative Trade Intensity Measures of Revealed Comparative Advantage -(weltwritschaftliches Archiv) Review of World Economics – Vol.127,No.2 – Spring-Verlage –Berlin-p.p.272-276.

1994	-0.1191	-0.0412	-0.0843	-0.0328	+0.0117
1995	-0.0194	-0.0088	-0.0939	0.0000	+0.0120
1996	-0.0981	-0.0245	-0.1087	0.0000	+0.0116
1997	-0.6290	0.0000	-0.4255	0.0000	+0.0034
1998	-0.5892	-0.00012	-0.2663	-0.000032	+0.0036
1999	-0.2875	0.0000	-0.1912	0.0000	+0.00038
2000	-0.3601	-0.0152	-0.1306	+0.000094	+0.0034
2001	-0.1706	+0.0025	-0.0440	-0.00018	+0.0058
2002	-0.0361	+0.0016	-0.0343	-0.00017	+0.0062
2003	-0.0236	+0.00082	-0.0159	+0.000028	+0.00010
2004	-0.0187	+0.0015	-0.0080	+0.000014	+0.0021
2005	-0.0195	+0.00000071	-0.0121	-0.00014	+0.0017
2006	-0.0264	0.0000	-0.0195	-0.0000031	+0.0016
2007	-0.0323	0.0000	-0.0141	-0.000017	+0.00096
2008	-0.0167	0.0000	-0.0117	-0.0000028	+0.00047
2009	-0.0460	0.0000	-0.0239	-0.000013	+0.00028
2010	-0.0047	0.0000	-0.0080	-0.00000081	+0.00026

المصدر : الجدول من حساب الباحثين استناداً الى الملاحق .

4- معيار الأداء التجاري الخاص بالدولة Own Country Trade Performance Index

قام بتطوير هذا المعيار **Balassa** نفسه إستناداً الى الأطار النظري لمعياره الأول، وأن مدى قيم هذا المعيار تكون بين (-1) عندما تكون صادرات الدولة **i** من السلعة **j** = صفر، وبذلك فليس لديها ميزة نسبية ظاهرية في التجارة بهذه السلعة، و(+1) حيث إستيرادات الدولة **i** من السلعة **j** = صفر، وبذلك فهي تمتلك ميزة نسبية ظاهرية في التجارة بهذه السلعة، وصيغته هي كالآتي[1] :

RCA= (EXij-IMij) / (EXij+IMij)

حيث **Exj** و **Imj** هي قيمة صادرات وأستيرادات الدولة من السلعة **j** . وقد سمي هذا المعيار بأسم (معيار الأداء التجاري الخاص بالدولة) لأن كل البيانات المستعملة في نفس الجانب عند حسابه تخص الدولة نفسها ولا تستعمل أية بيانات خاصة بالتجارة العالمية للسلعة (صادرات وأستيرادات). وهذا المعيار هو المعيار الذي أعتمد عليه كل من **Grubel & Lioyd** في وضع الأطار النظري والتطبيقي لمعيارهما الذي سيذكر لاحقاً. والجدول (4) يوضح قيم معيار الأداء التجاري الخاص بالدولة لتجارة العراق في محاصيل القمح والشعير والرز والذرة الصفراء والتمور للمدة **1985- 2010** .

5- معيار Grubel & Lioyd (GL Index) :

وهو من معايير قياس قوة التبادل التجاري للدولة و يعتمد على الأطار النظري لمعيار **RCA** للميزة النسبية الظاهرية الذي وضعه **Balassa** حيث يستعمل معيار **GL** في حسابه معيار **Balassa** المسمى (معيار الأداء التجاري الخاص بالدولة) بحالته المطلقة، وهذا المعيار يشترط وجود تبادل تجاري كامل (تصدير وإستيراد) لتحديد وجود الميزة النسبية وهو ما يؤخذ على معيار **GL** ويجعل العديد من الدراسات الأقتصادية تستبعده عند إحتساب الميزة النسبية الظاهرية بأعتباره معياراً لقوة التبادل التجاري أكثر مما هو معياراً للميزة النسبية الظاهرية، فهو يشترط أن تصدر الدولة وتستورد السلعة نفسها في السنة نفسها لكي يحكم عليها بأنها تتمتع بقوة التبادل التجاري والعكس صحيح[2] وصيغته هي:

GLj=(Xj+Mj)-| Xj-Mj|/(Xj+Mj) =1- |Xj-Mj|/(Xj+Mj) =1-|RCA |(Balassa Index)

وقيمته تقع بين صفر وواحد، فإذا كانت قيمته واحد صحيح فأن التجارة الكلية للسلعة المعنية هي تجارة خارجية صافية (تبادل كامل) أي وجود نشاط تجاري كامل للسلعة المعنية (صادرات وأستيرادات في نفس السنة) أو عدم وجود أي تبادل تجاري للدولة (لا صادرات ولا إستيرادات في تلك السنة) وهذا من المآخذ عليه، والعكس صحيح أذا كانت قيمته صفراً ، وتظهر قيمته صفراً إذا كانت هناك صادرات فقط أو

(1) Greenaway , D. & C. Milner – 1993 – Trade and Industrial Policy in Developing Countries : A Manual of Policy Analysis –The Macmillan Press – Part IV Evaluating Comparative Advantage – New York-p.p.250-252.

(2) Duleck, U. and others – 2005 – Dimensions of Quantity Upgrading :Evidence from CEECs – The Economics of Transition Journal – Vol.13 , No. 1 – Wiley Online Library –p.71.

إستيرادات فقط في السنة نفسها ، فهو معيار لقياس قوة التبادل التجاري مع الشركاء التجاريين. والجدول (5) يوضح قيم GL Index لمحاصيل الدراسة .

جدول (3)

قيم معيار Vollrath بالنسبة لتجارة العراق من القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء والتمور للمدة 1985 - 2010

السنة	القمح	الشعير	الرز	الذرة الصفراء	التمور
1985	-3.9868	-2.5047	-12.2142	-1.2448	+56.3829
1986	-3.4482	+1.4615	-14.3333	-1.1944	+35.6321
1987	-9.3120	-7.2500	-29.9246	-1.8965	+61.6438
1988	-8.7407	-2.4022	-34.0894	-2.0000	+46.9696
1989	-10.9824	-7.5312	-12.0767	-1.4117	+58.1081
1990	-7.9375	-0.0540	-23.7839	-0.9032	+43.2835
1991	-100.5714	-31.7647	-294.6666	0.0000	+231.2500
1992	-3.4200	0.0000	-367.8181	-0.0580	+156.7567
1993	-12.3023	-38.8000	-260.9375	0.0000	+52.6315
1994	-34.0285	-76.2962	-156.1111	-14.9090	+188.7096
1995	-5.3888	-15.4716	-146.7187	0.0000	+193.9483
1996	-24.5250	-39.1612	-98.8181	0.0000	+175.7575
1997	-190.6060	0.0000	-636.2903	0.0000	+82.9268
1998	-203.1735	-0.0363	-221.9900	-0.0177	+75.0000
1999	-106.5009	0.0000	-173.8727	0.0000	+8.6363
2000	-144.0748	-42.4698	-278.6708	+0.0723	+89.4736
2001	-68.2766	+7.2222	-102.4356	-0.1200	+145.0000
2002	-14.4374	+4.4444	-71.8214	-0.1071	+151.2195
2003	-10.6883	+2.1578	-35.5042	+0.0210	+2.4390
2004	-8.4136	+4.4117	-17.9570	+0.0116	+65.6250
2005	-10.8333	+0.0021	-29.7307	-0.0075	+42.5000
2006	-14.7054	0.0000	-48.7500	-0.0023	+47.0588
2007	-14.0859	0.0000	-32.2454	-0.0100	+24.0000
2008	-12.5326	0.0000	-12.3157	-0.00014	+12.3684
2009	-16.4632	0.0000	-23.9000	-0.0076	+5.9574
2010	-2.0434	0.0000	-6.2301	-0.00013	+5.3061

المصدر:

الجدول من حساب الباحثين استناداً الى الملاحق .

جدول (4)

قيم معيار الأداء التجاري الخاص بالدولة بالنسبة لتجارة العراق من القمح، الشعير، الرز، الذرة الصفراء والتمور للمدة 1985 - 2010

السنة	القمح	الشعير	الرز	الذرة الصفراء	التمور
1985	-1.0000	-0.9954	-1.0000	-1.0000	+1.0000
1986	-1.0000	+1.0000	-1.0000	-1.0000	+1.0000
1987	-1.0000	-0.8833	-0.9934	-1.0000	+1.0000
1988	-1.0000	-0.5936	-0.9923	-1.0000	+1.0000
1989	-1.0000	-0.8562	-0.9838	-1.0000	+1.0000
1990	-1.0000	+0.1904	-0.9949	-1.0000	+1.0000
1991	-1.0000	-1.0000	-1.0000	0.0000	+1.0000
1992	-1.0000	0.0000	-1.0000	-1.0000	+1.0000
1993	-1.0000	-1.0000	-1.0000	0.0000	+1.0000
1994	-1.0000	-1.0000	-1.0000	-1.0000	+1.0000
1995	-1.0000	-1.0000	-1.0000	0.0000	+1.0000
1996	-1.0000	-1.0000	-1.0000	0.0000	+1.0000
1997	-1.0000	0.0000	-1.0000	0.0000	+1.0000
1998	-0.9978	-1.0000	-0.9992	-1.0000	+1.0000
1999	-0.9971	0.0000	-0. 9298	0.0000	+1.0000
2000	-0.9994	-0.9846	-0.9025	+1.0000	+1.0000
2001	-0.9932	+0.9980	-0.9870	-1.0000	+1.0000

+1.0000	-0.8936	-0.9837	+1.0000	-0.9870	2002
+1.0000	+1.0000	-0.9952	+1.0000	-0.8648	2003
+1.0000	+1.0000	-0.9988	+1.0000	-0.8533	2004
+1.0000	-0.9434	-0.9967	+1.0000	-1.0000	2005
+1.0000	-1.0000	-1.0000	0.0000	-0.9970	2006
+1.0000	-1.0000	-1.0000	0.0000	-0.9997	2007
+1.0000	-1.0000	-1.0000	0.0000	-0.9998	2008
+1.0000	-1.0000	-1.0000	0.0000	-0.9997	2009
+1.0000	-1.0000	-0.9996	0.0000	-1.0000	2010

المصدر : الجدول من حساب الباحثين استناداً الى الملاحق.

جدول (5)

قيم معيار GL بالنسبة لتجارة العراق من القمح ،الشعير ،الرز ،الذرة الصفراء والتمور للمدة 1985 - 2010

السنة	القمح	الشعير	الرز	الذرة الصفراء	التمور
1985	0.0000	0.0046	0.0000	0.0000	0.0000
1986	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
1987	0.0000	0.1117	0.0066	0.0000	0.0000
1988	0.0000	0.4064	0.0077	0.0000	0.0000
1989	0.0000	0.1438	0.0162	0.0000	0.0000
1990	0.0000	0.8096	0.0051	0.0000	0.0000
1991	0.0000	0.0000	0.0000	1.0000	0.0000
1992	0.0000	1.0000	0.0000	0.0000	0.0000
1993	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
1994	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
1995	0.0000	0.0000	0.0000	1.0000	0.0000
1996	0.0000	0.0000	0.0000	1.0000	0.0000
1997	0.0000	1.0000	0.0000	1.0000	0.0000
1998	0.0022	0.0000	0.0008	0.0000	0.0000
1999	0.0029	1.0000	0.0702	1.0000	0.0000
2000	0.0006	0.0022	0.0975	0.0000	0.0000
2001	0.0068	0.0020	0.0130	0.0000	0.0000
2002	0.0130	0.0000	0.0163	0.1037	0.0000
2003	0.1352	0.0000	0.0048	0.0000	0.0000
2004	0.1467	0.0000	0.0072	0.0000	0.0000
2005	0.0000	0.0000	0.0033	0.0566	0.0000
2006	0.0030	1.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2007	0.0093	1.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2008	0.0002	1.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2009	0.0003	1.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2010	0.0000	1.0000	0.0004	0.0000	0.0000

المصدر: الجدول من حساب الباحثين استناداً الى قيم الجدول (1) .

ثانياً- مناقشة نتائج حساب المعايير

1- معيار Balassa :

من نتائج الجدول (1) نرى بأن قيمة معيار بالاسا بالنسبة للقمح كانت صفراً في السنوات التي لم يكن فيها هناك أية صادرات بسبب إعتماد هذا المعيار على أقيام الصادرات، وفي السنوات التي قام فيها العراق بتصدير القمح ظهرت قيمة هذا المعيار أقل من واحد صحيح، مما يبين بأن العراق لا يمتلك أية ميزة نسبية ظاهرية في التجارة بهذا المحصول، كما أنه من السلع الزراعية التي أعتمد فيها العراق على الأستيراد أكثر من الأنتاج المحلي، وكانت عملية أستيراده أكثر جدوى من الناحية الأقتصادية من أنتاجه محلياً حسب ما بينته بعض الدراسات الإقتصادية، مع الأخذ بنظر الأعتبار متطلبات الأكتفاء الذاتي وتحقيق نسب من الأمن الغذائي الوطني. ولقد كانت قيمة المعيار صفراً للسنوات من 1985-1997 ،2005 و2007- 2010 بسبب

عدم وجود أية صادرات من القمح، وفي بقية سنوات الدراسة تراوحت قيمته بين اكبر قيمة وهي (0.9500) في سنة 2004 بسبب وجود أكبر كمية من الصادرات في تلك السنة، في حين كانت أصغر قيمة له في سنة 2008 حيث كانت (0.00062) بسبب قلة الكميات المصدرة منه.

أما بالنسبة للشعير فأن معيار بالاسا حقق قيمة بلغت أكبر من واحد صحيح – وهي القيمة العظمى للمعيار- في السنوات 1986 و2001- 2004 بسبب وجود صادرات منه وعدم وجود أية كميات مستوردة وقد يعزى ذلك الى توقف معظم المشاريع الكبيرة للثروة الحيوانية وتوقف معامل انتاج البيرة كذلك، وأقل من واحد صحيح في السنوات 1985 و1987-1990 و2005 وكانت صفراً في بقية سنوات الدراسة لعدم وجود أية صادرات منه، وهذا يعطي انطباعاً بأن الشعير يمكن أن يكون من المحاصيل التي يستطيع العراق – وضمن ظروفه الفنية – أن يهتم بأنتاجها ويقوم بتطويره لأغراض تصديره مادام يمكن أن يحقق قيمة أكبر من واحد لمعيار بالاسا، وهذا يدخل ضمن إطار توجه الخطط الزراعية بالعمل على الأهتمام بزيادة انتاج هذا المحصول والعمل على تصديره وخصوصاً أن أسعاره العالمية تمتاز بأنها مرتفعة نسبياً، وذلك بالعمل على زيادة زراعته وإحلال إنتاجه بدلاً من محاصيل أخرى ضمن الظروف الفنية الممكنة. لقد كانت أعلى قيمة للمعيار في سنة 2001 حيث كانت (7.2222) في حين كانت أقل قيمة له في سنة 2005 وهي (0.0021). وبذلك فإن الشعير يمكن أن يصبح محصولاً منافساً بعد إخضاعه لبرنامج خلق الميزات النسبية مع الأستفادة من إستعمال الأصناف المقاومة للملوحة والجفاف. أما بالنسبة لمحصول الرز فأن العراق لا يمتلك أية أمكانية لتصديره من حيث عدم تحقيقه لأية ميزة نسبية ظاهرية ضمن معيار بالاسا، حيث كانت قيمة المعيار له دائماً أصغر من واحد في سنوات الدراسة التي كانت توجد فيها صادرات، ولذلك هو من المحاصيل التي قد يكون إستيرادها أكثر جدوى من ناحية التكاليف من عملية إنتاجه محلياً. ولقد كانت أعلى قيمة للمعيار في سنة 2000 حيث بلغت (0.9036) وذلك أن صادراته كانت الأكبر في هذه السنة، في حين كانت أقل قيمة للمعيار في سنة 2010 حيث كانت (0.0006). وهذا لا يخفي أن العراق يمتلك ميزة سعرية حيث أن الرز العراقي (العنبر) يعد من أصناف الرز ذات الأسعار المرتفعة في أسواق إستهلاكه مقارنة بأصناف الرز التايلندي والفلبيني والباكستاني والهندي

وبالنسبة لمحصول الذرة الصفراء فأنه من المحاصيل التي لم تكن ذات أهمية تجارية بالنسبة لتجارة العراق الخارجية الزراعية بالرغم من أهميته عالمياً وأرتفاع أسعاره، ولذلك نلاحظ أن قيمة معيار بالاسا له غالباً هي صفر، وفي حالة وجود صادرات فأن قيمة معيار بالاسا كانت أقل من واحد صحيح بكثير. لقد كانت أعلى قيمة لمعيار بالاسا بالنسبة للذرة الصفراء خلال مدة الدراسة (0.0723) في سنة 2000 بسبب وجود كميات مصدرة منه، في حين كانت أقل قيمة له (0.0045) في سنة 2005.

أما بالنسبة للتمور فأنها تمثل أستثناءً، حيث أثبتت بأنها سلعة قابلة للمتاجرة والمنافسة بإمتياز، فقد كانت قيمة معيار بالاسا للتمور أكبر من واحد صحيح في كل سنوات الدراسة وكما هو واضح من الجدول(1)، حتى أنها كانت (231.2500+) في سنة 1991 لأنها كانت في ذلك العام السلعة الزراعية الآكثر أهميةً من الناحية التصديرية بسبب سريان العقوبات الأقتصادية على العراق في تلك السنة، وهي أعلى قيمة للمعيار في حين كانت أقل قيمة له هي (2.4390+) في سنة 2003 بسبب قلة الكميات المنتجة والمصدرة منه في ذلك العام. لقد كانت قيمة المعيار في سنة 1985 هي (56.3829) في حين إنخفضت لتصبح (5.3061) في سنة2010 وذلك بسبب أنخفاض صادرات العراق من التمور في تلك السنة .

وبذلك فأن هذا يؤشر بأن التمور هي أول سلعة زراعية يمكن أن توضع على ما نقترح تسميته (خارطة الميزات النسبية الظاهرية للسلع والمحاصيل الزراعية في العراق) في مجال الصادرات الزراعية، حيث أن العراق يمتاز بميزة نسبية ظاهرية عالية بالنسبة للتمور، ولذلك فأن مسألة الأهتمام بها من حيث إيلاؤها كل الرعاية والأهتمام الممكنين في مجال دعم منتجي التمور ومصدريه والتسويق التجاري المتقدم والأعلان الحديث ودعم القطاع الخاص المصدر لها ودعم الموقف التنافسي للتمور العراقية في بورصات التمور العالمية – ولا سيما بورصة دبي – تمثل اهمية قصوى لوضع التمور في قمة خارطة الميزات النسبية الظاهرية لصادرات السلع الزراعية في العراق، ولعل مبادرة السيد رئيس الوزراء العراقي في مجال دعم منتجي التمور يمكن أن تكون النواة في هذا المجال، خصوصاً إذا ما علمنا بأن هذه السلعة لا تحتاج الى مدة طويلة من الرعاية والأهتمام لكي تجعل العراق في قمة مصدريها في العالم، وإذا ما علمنا أيضا بأن ما تفعله الكثير من دول العالم - التي تقل إمكانياتها الزراعية عن العراق كثيراً – هو أنها تدعم السلع الزراعية التي تنتجها والتي تقل فيها قيمة معيار بالاسا عن الواحد الصحيح بقليل لكي تجعلها واحداً صحيحاً أو أكثر من خلال دعم إنتاج وتصدير هذه السلع بشتى الوسائل من خلال دعم المنتج ومستلزمات الأنتاج وصولاً الى دعم المصدرين بكل ما يمكن من الأعانات والتسهيلات، وهذا ما يدعى (خلق الميزات النسبية الظاهرية للمنتجات الزراعية) .

ولذلك فمن الأهمية بمكان دراسة واحتساب هذا المعيار لكل المنتجات الزراعية العراقية (النباتية والحيوانية) خصوصاً إذا ما علمنا بأن هناك سلعاً ومحاصيل زراعية مثل (جلود الأغنام بأصوافها ودهونها

وجلود الماعز والماش) هي سلع دائمة التصدير من لدن العراق الى الخارج وأن إستيراده من هذه السلع يكون قليل جداً أو معدوم في معظم السنوات .

2- معيار Michaely :

وهو المعيار الثاني من حيث الأهمية للحكم على الميزات النسبية الظاهرية للصادرات الزراعية وموقع الدولة التنافسي في مجال التجارة الخارجية الزراعية، وإن النظرة التحليلية الفاحصة لقيم هذا المعيار بالنسبة لمحاصيل وسلع الدراسة من خلال الجدول (2) تعطينا تأكيداً للقيم التي تم الحصول عليها من خلال معيار بالاسا .

حيث نرى من خلال الجدول أن هذا المعيار الذي تتراوح قيمته بين-1 الى +1، ظهرت قيمته سالبة دائماً فيما يخص محصول القمح في العراق للمدة 1985- 2010 مما يؤكد ما توصلنا اليه من خلال معيار Balassa وما يؤكد أن هذا المحصول ليس من المحاصيل التي يمكن أن يمتاز بها العراق كسلعة مصدرة بسبب تعارض ذلك مع الأمكانات الفنية والجانب الكلفوي رغم الدراسات المتفاءلة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في ثمانينات القرن الماضي والتي عدت العراق بسبب أمكاناته الزراعية يدخل ضمن ما يسمى (حزام القمح العربي) وهي الدول المنتجة والمصدرة للقمح بكميات تجارية والتي تشمل العراق وسوريا والجزائر والمغرب. أما بالنسبة لمحصول الشعير فقد ظهرت القيمة موجبة في السنوات 1986 و 2001 - 2004، كما ظهرت القيمة محايدة وهي صفر في السنوات 1997 ،1999 و2005 - 2010،وهذا كما أسلفنا يبين أن هذا المحصول يمكن–بمزيد من الجهد والأهتمام- أن تخلق له ميزة نسبية ظاهرية وأن يكون أحد المحاصيل التي يمكن أن ينافس فيها العراق ويمتلك فيها ميزة نسبية وقابلية تصديرية. وبالنسبة لمحصول الرز فكما أثبت معيار بالاسا، أكد معيار مايكلي النتائج حيث ظهرت قيمته سالبة دائماً طيلة مدة الدراسة، وهذا يثبت كونه محصول لايمكن أن يصبح منافساً في التصدير لأسباب كثيرة لعل في مقدمتها قلة الكميات المنتجة منه بسبب تراجع المساحات المزروعة به بسبب ظروف الشحة المائية {رغم أن هذا – على سبيل المثال وليس المقارنة بين المحاصيل – لايعد سبباً في العجز التصديري حيث أن الأردن وهي دولة تعاني من الشحة المائية المزمنة وتعد حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية من دول الفقر المائي العربية تمتاز بميزة نسبية تصديرية تامة في محاصيل الخضر - المزروعة أحياناً في بيوت بلاستيكية- (مثل الطماطة والخياروالباذنجان والبطيخ الأحمر أو الرقي)[1] }.

أما محصول الذرة الصفراء، ظهرت قيم معيار مايكلي فيه سالبة في معظم سنوات الدراسة عدا السنوات 2000 حيث كانت القيمة موجبة وبلغت (0.000094+) و 2003 - 2004، وظهرت القيم محايدة (صفر) في السنوات 1995 – 1997 و1999 1994. لقد كانت قيمة المعيار (0.0061-) في سنة 1985 و(0.00000021-) في سنة 2010. وهنا تظهر مسألة مهمة وهي أن هذا المحصول يمتاز بأن أستهلاكه أقل من بقية محاصيل الحبوب في العراق ولذلك يمكن أن يوجه معظم الإنتاج منه الى التصدير وبذلك يخلق له ميزة نسبية بعد دعم الأنتاج والتصدير من لدن الدولة، مادامت هناك مؤشرات على أمكانية خلق الميزة النسبية له من خلال قيم المعايير .

وتبقى التمور هي الأستثناء في قيمتها في معيار مايكلي كما كانت في معيار بالاسا، حيث كانت قيم المعيار موجبة طيلة سنوات الدراسة ،بالرغم من أنها لم تصل الى (1+) وذلك بسبب التدهور الحاصل في إنتاج التمور وبالتالي تراجع صادرات العراق من التمور وفقدانه للمركز الأول الذي كان يهيمن عليه عدة سنوات في مقدمة الدول العشرين الأوائل المصدرة للتمور في العالم وتراجعه الى مراتب متأخرة، رغم كون معيار مايكلي ظهر موجباً طيلة مدة الدراسة وبما يظهر أن العراق يمتلك الميزة النسبية الظاهرية في إنتاج التمور، وأنه قادر على المنافسة بقوة في السوق العالمية للتمور وأنه بحاجة الى أكثر من مبادرة لتشجيع إنتاجه محلياً والى دعم مصدريه بكل الوسائل لكي يمكن أن يحافظ على مركز متقدم في تصدير التمور خاصةً إذا ما علمنا أن هذه السلعة ظلت تتصدر صادرت العراق حتى في أصعب الظروف الأقتصادية التي مر بها، وهذا يلقي بمسؤوليات كبيرة على الدولة في دعمه وخصوصاً في البورصات العالمية الخاصة بتحديد أسعارها وأهمها بورصة دبي للتمور، أضافةً الى الإهتمام بالجوانب الفنية المتعلقة بتهيئة وأعداد التمور بالصيغة التي توفر لها إمكانية المنافسة عالمياً، وأن يتم دعم منتجي التمور في هذا الجانب الى أقصى الحدود وذلك لضمان عدم تراجع إنتاج العراق من التمور، إضافةً الى أن يتم الأخذ بنظر الأعتبار الأهتمام بزراعة الفسائل ذات النوعيات الجيدة وغزيرة الأنتاج لكي يمكن العودة بالعراق الى مستواه السابق خصوصاً أنه قد لا يكون لديه مدى واسع من السلع الزراعية التي يملك فيها ميزة نسبية ظاهرية وأمكانية المنافسة التصديرية في الأسواق العالمية ،وخصوصاً أن بعض أنتاجه من التمور تجري عليه عملية إعادة تصدير من قبل دول أخرى بعد القيام

(1) الطراونة ، صلاح يوسف أحمد – 2005 – التبادل الزراعي البيني لأهم محاصيل الخضار والفواكه الطازجة بين الأردن وسورية ولبنان – أطروحة دكتوراه (غير منشورة) – قسم الأقتصاد الزراعي/كلية الزراعة / جامعة دمشق – ص ن .

بأضافة المحسنات وإجراء عمليات التعبئة الفاخرة والتي يمكن لمنتجي ومصدري التمور في العراق القيام بها، وذلك لتغيير الصورة البائسة التي رسمت لتمور العراق في الخارج بأنها تكبس بأقدام جامعيها وعلى أرض البستان المتربة والتي يتم التسويق لها للقيام بالعمل على تدنية أسعارها رغم جودتها وهي في أبسط صورها واحتواؤها على نسبة عالية من السكريات إضافة الى قابليتها الخزنية العالية .

3- معيار Vollrath :

إن هذا المعيار والذي يعد من معايير الميزة النسبية الظاهرية بالغة الأهمية وعند النظر الى الجدول (4)، نستنتج بأنه يشمل مدى بين القيم السالبة (عدم وجود ميزة نسبية ظاهرية) والقيم الموجبة (وجود ميزة نسبية ظاهرية تامة)، حيث نرى أن قيم هذا المعيار جاءت تأكيداً لنتائج المعايير السابقة والتي أثبتت نفس المعطيات .

فبالنسبة لمحصول القمح نرى بأن قيم معيار Vollrath ظهرت سالبة طيلة مدة الدراسة مما يعكس معه بأن العراق هو مستورد صافٍ للقمح، وليست له أية ميزة في أنتاج وتصدير هذا المحصول، ولقد كانت أكبر قيمة سالبة له في سنة 1998 حيث بلغت (203.1735-) حيث في هذه السنة كانت الأستيرادات من القمح في أعلى مستوياتها. في حين كانت أقل قيمة لهذا المعيار في سنة 1992 حيث كانت (3.4200-) بسبب كون أن إستيرادات العراق من القمح في تلك السنة كانت قليلة مقارنة ببقية السنوات، وذلك لأن هذا المعيار يعتمد أعتماداً كبيراً على قيم الأستيرادات المحلية والعالمية .

وبالنسبة لمحصول الشعير ظهرت القيم موجبة في السنوات 1986 ،2001- 2005 وظهرت قيم صفرية محايدة (لايوجد صادرات ولا إستيرادات لدى الدولة المعنية كونها مكتفية ذاتياً من المحصول) في السنوات 1992، 1997 – 1999 و2006 – 2010، حيث أن العراق خلال هذه السنوات حقق اكتفاءاً ذاتياً من محصول الشعير (لتوقف معظم مشاريع الثروة الحيوانية الكبيرة ومعامل البيرة)، لقد كانت أكبر قيمة للمعيار هي (7.2011+) في سنة 2001 في حين كانت أقل قيمة له (76.2962-) في سنة 1994، وقيم هذا المعيار تؤكد أنه خلال خمس سنوات من الدراسة كان العراق يحقق قيماً موجبة لهذا المعيار من محصول الشعير وحقق قيماً متعادلة خلال عشر سنوات. وبذلك فأن هذا المحصول إذا ما تم الأهتمام بزيادة أنتاجه والأهتمام بزراعة الأصناف عالية الأنتاجية والمقاومة للملوحة والجفاف منه فأنه يمكن للعراق أن يخلق ميزة نسبية في التجارة بهذا المحصول، من خلال إحلال زراعته بدلاً من محاصيل لا يمتلك العراق فيها أية ميزة نسبية وانتاجها مكلف محلياً قياساً بأستيرادها ولذلك يمكن أستيرادها من الخارج وإحلال زراعة الشعير في الأراضي التي تزرع فيها، خصوصاً أن هذا المعيار ياخذ بنظر الأعتبار قيم الصادرات والأستيرادات العالمية من هذا المحصول

وبالنسبة لمحصول الرز فكما أوضحت بقية المعايير السابقة والخاصة بالميزة النسبية الظاهرية، أن القيم في هذا المعيار كانت كلها سالبة وكانت أكبر قيمة سالبة هي في سنة 1997 حيث بلغت (686.2903-) بسبب تعاظم الكميات المستوردة من الرز في هذه السنة، في حين بلغت أقل قيمة سالبة له في عام 2010 حيث كانت (8.4375-) حيث أن الكميات المستوردة في هذه السنة كانت الأقل قيمةً خلال سنوات الدراسة. وبالنسبة لمحصول الذرة الصفراء فقد كانت قيم معيار Vollrath سالبة لمعظم السنوات التي كان هناك فيها تبادل تجاري للعراق في هذا المحصول، وكانت أكبر قيمة سالبة للمعيار في سنة 1994 حيث كانت قيمته (14.9090-) حيث كانت الأستيرادات ذات قيمة كبيرة في تلك السنة، في حين كانت أقل قيمة سالبة له في سنة 2010 حيث كانت(0.00013-) بسبب كون الأستيرادات قليلة القيمة. وظهرت القيمة موجبة في السنوات 2000 ، 2003 و2004 حيث لم تكن للعراق أية أستيرادات من محصول الذرة الصفراء في هذه السنوات بل كانت له صادرات منه فقط بالرغم من انها كانت بكميات قليلة، في حين كانت القيم في السنوات 1991، 1993، 1995 – 1997 و1999 هي قيم محايدة (صفر).

وبالنسبة للتمور فأن قيم معيار Vollrath كانت موجبة طيلة مدة الدراسة، لكون أن العراق كان مصّدراً فقط لهذه السلعة الزراعية ولم يستوردها طيلة مدة الدراسة، حيث كانت أكبر قيمة لهذا المعيار بالنسبة للتمور هي (231.2500+) في سنة 1991 حيث كانت صادرات العراق منه هي أعظم الصادرات الزراعية بسبب الحصار الإقتصادي، في حين كانت أقل قيمة لمعيار Vollrath بالنسبة للتمور هي (2.4390+) في سنة 2003 بسبب كون أن صادرات العراق من التمور في هذه السنة لم يتم تسجيل معظمها لدى الجهات الأحصائية المختصة بسبب الظرف الأستثنائي الذي مر به العراق في ذلك العام .

4- معيار الأداء التجاري الخاص بالدولةً (Balassa) :

وهذا المعيار كما أسلفنا عند إستعراض الأطار النظري له يعتمد على صادرات وأستيرادات الدولة فقط، وقيمته من (1-) أي عدم وجود ميزة نسبية ظاهرية وصولاً الى (1+) أي وجود ميزة نسبية ظاهرية تامة للدولة في المتاجرة بالسلعة المعنية. ولو أستعرضنا جدول (4) الذي يحوي قيم هذا المعيار الذي وضعه Balassa بالنسبة لمحاصيل وسلع الدراسة نرى أن القيم كانت (1-) بالنسبة لمحصول القمح بسبب كون أن القيمة هذه تمثل أستيرادات صافية وعدم وجود أية صادرات وهذا الحال كان للسنوات 1985 – 1997

وكذلك في سنتي 2005 و2010، وهي القيمة الأكبر في الجانب الخاص بعدم وجود ميزة نسبية ظاهرية، أما في بقية السنوات فكانت القيمة سالبة أيضاً ولكنها أصغر من الواحد الصحيح السالب بسبب وجود كميات مصدرة رغم قلتها وكانت أقل قيمة سالبة هي (0.8533-) في سنة 2004، وهذا مصداق لكون أن العراق رغم كونه بلداً - كان ومايزال- يحسب على البلدان الزراعية ألا أنه مستورد صافٍ للقمح بسبب طبيعة ظروفه الآقتصادية والعادات الغذائية لسكانه. لقد كانت قيمة المعيار (1-) في أولى سنوات الدراسة 1985 كما كانت نفسها في آخر سنوات الدراسة .

وبالنسبة لمحصول الشعير فأن القيم تذبذبت بين (1-) في السنوات 1991 ،1993- 1996 بسبب حاجة العراق اليه لإدخاله ضمن خلطة الطحين التي كانت توزع للمواطنين ضمن البطاقة التموينية أثناء سنوات الحصار الأقتصادي، وبين(1+) وهي أكبر قيمة للمعيار وتبين وجود ميزة نسبية ظاهرية في المتاجرة بهذا المحصول أقليمياً وعالمياً، حيث كانت القيمة (1+) في السنوات 1990 و2001– 2005 في حين كانت القيمة محايدة (صفر) في الأعوام 1992 ،1997- 1999 ومن 2006 – 2010 بسبب أن العراق في السنوات الأخيرة أصبح في حالة أكتفاء ذاتي من محصول الشعير بسبب توقف أغلب أو معظم المشاريع الضخمة للثروة الحيوانية والداجنية في العراق وتوقف أنتاج معامل أنتاج البيرة كذلك. مما يبين أن الأنتاج الواسع منه يمكن أن يجد طريقه للتصدير. وبالنسبة لمحصول الرز نرى بأن قيم المعيار كانت سالبة طيلة مدة الدراسة، حيث تراوحت بين القيمة القصوى السالبة (1-) في السنوات 1985 – 1986 ، 1991 – 1997 و 2006 – 2009، في حين كانت أقل قيمة سالبة للمعيار هي (0.9025-) في سنة 2000، إن القيمة السالبة للمعيار تعكس التفوق الواضح للأستيرادات من هذا المحصول على الصادرات منه والتي لم تكن ذات أهمية تذكر بالرغم من جودته وإرتفاع أسعاره، ولكن تراجع الأنتاج منه وخصوصاً في السنوات الأخيرة بسبب الشحة المائية أصبحت عاملاً آخراً من عوامل تراجع الصادرات منه. وبالنسبة للذرة الصفراء فقد تراوحت قيمة المعيار بين قيمة سالبة قصوى (1-)في السنوات 1985- 1990 ،1992 ،1994، 2001 ،2006 – 2010 وقيمة موجبة قصوى بسبب وجود صادرات فقط وعدم أستيراد أية كميات في السنوات 2000، 2003 – 2004 لتوقف مشاريع الثروة الحيوانية، وكذلك قيمة محايدة (صفر) في السنوات 1991 ، 1993، 1995- 1999 ، ولقد كانت أقل قيمة سالبة هي(0.8963-) في سنة 2002.

وتبقى التمور هي الأستثناء الدائم في كل المعايير، حيث أن قيمة المعيار كانت (1+) في كل سنوات الدراسة بسبب عدم وجود أية إستيرادات منه طيلة مدة الدراسة ولكون العراق هو مصدر صافٍ لهذه السلعة الزراعية، وهذا يعكس قوة الأداء التجاري الخاص بالدولة بالنسبة للتمور، وإمكانية إستثمار هذا الأداء في تطوير الصادرات من التمور وفق خطة منهجية مدروسة مشتركة بين القطاعين العام والخاص لأعطاء زخم قوي للتمور العراقية للمنافسة في بورصات التمور حيث يتحدد سعر غير مجزٍ للتمور العراقية فيها بسبب عدم وجود دعم حكومي مؤثر لها بأعتبارها السلعة الأولى ضمن خارطة الميزات النسبية المقترحة لكي يكون ذلك نواة لخلق ميزات نسبية لسلع زراعية أخرى إضافةً الى التمور بعد أن تدرس وفق هذه المعايير كل السلع الزراعية والغذائية لمعرفة أي منها يمتلك الميزة والقابلية لتطويره تجارياً وهذا ما يدعى (خلق الميزة النسبية) وهذا الموضوع يشمل به القطاع الزراعي في إقليم كردستان العراق، وأوضح مثال على ذلك هي سورية التي أستطاعت خلال عقد من السنوات ان تتحول من دولة مستوردة صافية للكثير من السلع الغذائية والزراعية الى مصدرة صافية لها. ولقد تم هذا من خلال تحديد السلع الزراعية والغذائية التي تتمتع سورية بميزة نسبية في أنتاجها والمتاجرة بها وهذا من خلال إجراء الدراسات المتخصصه على كل السلع الزراعية والغذائية والتي تمت بالتعاون ما بين وزارة الزراعة والأصلاح الزراعي السورية ومنظمة التعاون الأيطالي ومنظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، مما كان له أبلغ الأثر في موضوع خلق الميزات النسبية الظاهرية للسلع الزراعية والغذائية السورية .

5- معيار (GL) Groble & Lioyed :

إن هذا المعيار والذي يعتمد على معيار بالاسا المتعلق بالأداء التجاري الخاص بالدولة تقع قيمته بين صفر وواحد مثل مدى قيم معيار بالاسا رغم الأختلاف في تفسير القيم حيث أن هذا المعيار يركز على مسألة غاية في الحساسية وهي ضرورة أن يكون للدولة تبادل تجاري كامل بالسلعة المعنية (تصدير وإستيراد)، والنظرة التحليلية الفاحصة للجدول (5) توضح قيم معيار (GL) .

حيث نرى في ما يخص محصول القمح بأن قيمه تظهر صفراً في حالة عدم وجود صادرات نظراً لأن البسط في هذا المعيار يؤخذ بقيمته المطلقة مما يبين عدم وجود أي أداء تجاري للدولة وقد ظهر ذلك في السنوات 1985 – 1997، 2005 و2010، وقد ظهرت القيم أقل من واحد في بقية السنوات. وهذا مصداق لقيم المعايير السابقة بخصوص القمح .

أما بالنسبة لمحصول الشعير فأن قيم المعيار تراوحت بين القيمة العظمى وهي(1) في السنوات 1992، 1997-1999، 2006 - 2010 والتي تعني وجود تبادل تجاري في المحصول، وصفر في السنوات 1986 ، 1991 ،1993 – 1996 و2002 – 2005 والتي تعني أحادية التبادل التجاري (أي وجود صادرات

فقط أو إستيرادات فقط)، في حين كانت القيم الأخرى تتراوح بين قيمة بلغت (0.8096) في سنة 1990 و(0.0154) في سنة 2000. وبالنسبة لمحصول الرز فإن القيمة العظمى لهذا المعيار (1) ظهرت في السنوات 1993 و1995 – 1997، في حين كانت القيمة صفراً في السنوات 1985 - 1986 ،1991- 1992 ،1994 و2006 – 2010 . في حين كانت القيم الأخرى للمعيار تتراوح بين (0.0008) في سنة 1998 و(0.0975) في سنة 2000 .

أما فيما يخص محصول الذرة الصفراء فإن القيمة العظمى للمعيار وهي(1) ظهرت في السنوات 1991 ،1993 و 1995 – 1999، في حين ظهرت القيمة الصفرية الدنيا في السنوات 1985 – 1990 ، 1992 ، 1994، 2000 – 2001 و2006 – 2010. فيما تراوحت بقية القيم ما بين (0.0566 – 0.1037) .

وفيما يخص التمور ظهرت قيمة المعيار صفراً طيلة سنوات الدراسة وذلك لأحادية الجانب التجاري في هذه السلعة بالنسبة للعراق حيث أنه يصدرها فقط وهذا المعيار يهتم بوجود التبادل التجاري التام (صادرات وإستيرادات) رغم أن هذا لا يمنع أن قيم هذا المعيار لا تنفي تمتع العراق بميزة نسبية ظاهرية بالنسبة للتجارة بالتمور. لأن هذا المعيار رغم كونه من معايير الميزة النسبية الظاهرية إلا أنه يشترط وجود التبادل التجاري الكامل لحصولها وهذا من المآخذ على تطبيق هذا المعيار.

الأستنتاجات

1. أوضحت قيم معيار Balassa وهوأهم وأشهر معايير قياس الميزة النسبية الظاهرية، عدم وجود ميزة نسبية ظاهرية للعراق في التجارة بمحصولي القمح والرز، أما بالنسبة لمحصول الشعير فإنه يمكن أن يخضع لبرنامج خلق الميزات النسبية ليصبح من المحاصيل التي يمكن أن يتمتع العراق بميزة نسبية ظاهرية في التجارة بها، وكذلك الحال بالنسبة لمحصول الذرة الصفراء الذي يمكن خلق ميزة نسبية له، وبالنسبة للتمور يتمتع العراق بميزة نسبية ظاهرية تامة في التجارة بها .
2. أكدت قيم معيار Michaely بخصوص محاصيل الدراسة النتائج التي بينها معيار Balassa بخصوص الميزة النسبية الظاهرية لها من الناحية التجارية .
3. لقد دعمت قيم معيار Vollrath وهو من معايير الميزة النسبية الظاهرية ذات الوزن الكبير نتائج المعيارين السابقين .
4. لقد أكدت نتائج معيار الأداء التجاري الخاص بالدولة Own Country Trade Performance Index نتائج الميزة النسبية الظاهرية التي أظهرتها المعايير الثلاثة السابقة .
5. أكدت قيم معيار GL نتائج المعايير السابقة .
6. أثبتت قيم معايير الميزة النسبية الظاهرية السابقة أنه :
   أ- لا يتمتع العراق بأية ميزة نسبية في التجارة بمحصولي القمح والرز .
   ب- يمكن خلق ميزة نسبية للعراق في التجارة بمحصولي الشعير والذرة الصفراء .
   ت- يتمتع العراق بميزة نسبية تامة في التجارة بالتمور .

التوصيات

1. إعداد ووضع ما نقترح تسميته (خارطة أو دليل الميزات النسبية الظاهرية للمحاصيل والمنتجات الزراعية المرحليه في العراق)، وأن تكون نتائج هذه الدراسة هي النواة لهذه الخارطة أو الدليل، وأن يصار الى دراسة وتطبيق هذه المعايير على كل المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية المتاجر بها في العراق لتحديد المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) التي تثبت وجود ميزة نسبية ظاهرية للتجارة بها أو التي يمكن القيام بتحفيز وخلق الميزة النسبية الظاهرية لها لخلق حالة من التخصص في انتاجها. وأن يتم التركيز على المحاصيل والسلع الزراعية التي يحقق العراق فيها اكتفاءً ذاتياً أو قريب منه والتي يكون الأستيراد منها غير مستمر وقليل في حالة وجوده وفي الوقت نفسه يكون استهلاكها المحلي قليلاً. وذلك لأن الدول تتجه حالياً نحو التخصص في المنتجات الزراعية التي لها فيها ميزة نسبية وتقوم بتصدير الفائض من انتاج تلك المنتجات وتستورد من الدول الأخرى المنتجات الزراعية التي لا تتمتع فيها بأي ميزات نسبية تحقيقاً للكفاءة الأقتصادية وتحضيراً لأنضمام العراق بصورة تامة لمنظمة التجارة العالمية WTO .
2. إيلاء موضوعة (خلق الميزات النسبية) أهمية قصوى بالنسبة للمحاصيل والسلع الزراعية التي أثبتت وتثبت معايير الميزة النسبية الظاهرية التي أستعملت في هذه الدراسة وجود إمكانية لأن تصبح سلعاً زراعية يمكن المتاجرة بها على الصعيدين الأقليمي والدولي، مثل الشعير والذرة الصفراء في هذه الدراسة للعمل على إيجاد حالة من التوازن في التجارة الخارجية الزراعية وبالتالي التعديل في الميزان التجاري الزراعي للعراق وصولاً الى حالة تجاوز الأحادية في الأقتصاد العراقي .
3. الأقتداء بتجارب الدول العربية والمجاورة في مجال خلق الميزات النسبية ولاسيما التجربة السورية في العديد من المحاصيل والسلع الزراعية، والتجربة الأردنية في مجال الخضراوات، والتجربة الأماراتية في التمور والتجربة التركية في العديد من محاصيل الخضر والفاكهة .
4. الحد من ظاهرة الأغراق السلعي التي يواجهها المنتج الزراعي العراقي قدر الأمكان، وإيجاد آلية للموازنة ما بين تجنب إغراق السوق العراقي بالسلع الزراعية المستوردة وعدم أرتفاع أسعار السلع الزراعية المحلية الى مستويات عالية ترهق ميزانية المستهلك، رغم أن السلع الزراعية العراقية حتى في حالة أرتفاع أسعارها فأنها

تكون مقبولة قياساً الى أسعارها في دول جوار العراق التي تتمتع بميزة نسبية في انتاج بعضها وتتمتع بالتحرر الأقتصادي في القطاع الزراعي وخصوصاً الأردن وتركيا كونهما دول مجاورة للعراق ولديهما ميزة نسبية تامة و شبه تامة في انتاج العديد من المحاصيل والسلع الزراعية .

5. التفكير الجدي من لدن الجهات المعنية بالموضوع في العراق في رسم وتطبيق ما يسمى (سياسات التكيف التجارية) Trade Adjustment Policies على التجارة الخارجية الزراعية في العراق من خلال زيادة حد (حافة) المنافسة بأن يتم تحويل الموارد الزراعية من انتاج المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية الأقل منافسة الى انتاج المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية التي تظهر قابلية أكبر على المنافسة على ضوء قيم معايير الميزة النسبية المطبقة في هذه الدراسة .
6. دراسة التوسع في زراعة أي محصول أو منتج زراعي تثبت ميزته النسبية الظاهرية بدلاً من المحاصيل التي لايملك العراق ميزة نسبية في أنتاجها لتغطية العجز في الميزان التجاري الزراعي وتقليل الانفاق من العملة الصعبة على الإستيراد، والتنسيق مع الشركاء التجاريين لتحسين تسويق هذه المحاصيل وبناء قاعدة معلومات تجارية خاصة بها .
7. يمكن خلق ميزات نسبية لكثير من السلع الزراعية المنتجة محلياً عن طريق دعم المنتج الزراعي سواءً في جانب أسعار هذه المنتجات أم في جانب أعانة مستلزمات إنتاجها وضمن الحدود المسموح بها من لدن منظمة التجارة العالمية WTO بالنسبة لمضمون أتفاقية التجارة بالسلع الزراعية تجاه الدول النامية . ويمكن أن تتغير خارطة الميزات النسبية عند تغير قيم هذه الميزات بعد تطبيق برامج الدعم والأعانات بصورة كاملة .

المصادر

1. الامم المتحدة- كتاب احصاءات التجارة الدولية/ Trade by Commodity Vol. 1 – سنوات متفرقة .
2. البنك الدولي – الموقع الرسمي للبنك الدولي على الشبكة المعلوماتية الدولية www.worldbank.org .
3. البنك المركزي العراقي- الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي على الشبكة المعلوماتية الدولية www.cbi.iq .
4. الطراونة، صلاح يوسف أحمد – 2005 – التبادل الزراعي البيني لأهم محاصيل الخضار والفواكه الطازجة بين الأردن وسورية ولبنان – أطروحة دكتوراه (غير منشورة) – قسم الأقتصاد الزراعي/كلية الزراعة / جامعة دمشق .
5. منظمةالتجارةالعالمية- موقع المنظمة على الشبكة المعلوماتيةالدولية-سنوات الدراسة. International Trade statistics /www.wto.org/english/statistical program
6. المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للأحصاءات الزراعية / المجلد 30/ جدول 208
7. منظمة الغذاء والزراعة للامم المتحدة (فاو)- كتاب الاحصاءات السنوي وموقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.fao.org.faostat .
8. وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للأحصاء - مديرية الحسابات القومية- مديرية احصاءات التجارة/ السلسلة الزمنية للإستيرادات، احصاءات التجارة الخارجية- المجموعة الاحصائية السنوية وبيانات غير منشورة .
9. *Balassa ,Bela –1965-Trade liberalization and 'revealed' comparative advantage-Manchester School of Economic and Social Studies Journal –Vol.33,No.256.*
10. *Baumol , William J.& Alan S.Binder-2009-Economics:Principles and Policy –(P.50http://books.google.com/books?id=6Kedl8ZTTe0C&lpg=PA49&dq=%22law%20%20 comparative%20advantage%22&pg=PA50#V&q=%22law%20of%20compartave%20advantage%22off=false).*
11. *Duleck, U. and others – 2005 – Dimensions of Quantity Upgrading :Evidence from CEECs – The Economics of Transition Journal – Vol.13 , No. 1 – Wiley Online Library.*
12. *Golden ,Ian – 1990 - Comparative Advantage : Theory and Application to Developing Country Agriculture – Publishing of OECD Development Centre –Paris.*
13. *Greenaway , D. & C. Milner – 1993 – Trade and Industrial Policy in Developing Countries : A Manual of Policy Analysis –The Macmillan Press – Part IV Evaluating Comparative Advantage – New York.*
14. *Krugman , Paul – 2010 – A Globalization Puzzle –(http://krugman.blogs.nytimes.com/2010/02/21/a- globalization- puzzle).*
15. *Michaely , Michael – 1967 – Concentration in International Trade , Contributions to Economic Analysis – North – Holland Publishing Company – Amsterdam.*
16. *Vollrath , T. L. – 1991 – A Theoretical Evaluation of Alternative Trade Intensity Measures of Revealed Comparative Advantage -(weltwritschaftliches Archiv) Review of World Economics – Vol.127,No.2 – Spring-Verlage –Berlin.*

الملاحق

ملحق (1)

الصادرات الكلية والصادرات الزراعية للعراق للمدة 1985- 2010 (1000دولار اميركي)

السنة	قيمة الصادرات الكلية	قيمة الصادرات الزراعية	نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية%
1985	12224000.00	79252.00	0.64
1986	9007000.00	88507.00	0.98
1987	11610000.00	124223.00	1.06
1988	11280000.00	75125.00	0.66
1989	15240000.00	172189.50	1.12
1990	12380000.00	251691.30	2.03
1991	370000.00	9765.00	2.63
1992	560000.00	8585.00	1.53
1993	550000.00	3995.00	0.72
1994	510000.00	7615.00	1.49
1995	496000.00	6995.00	1.41
1996	731000.00	9515.00	1.30
1997	4600000.00	16235.00	0.35
1998	5500000.00	21816.00	0.39
1999	13067000.00	15520.00	0.11
2000	20603000.00	6245.00	0.03
2001	12873000.00	8332.00	0.06
2002	12219000.00	32975.00	0.26
2003	9711000.00	40393.00	0.41
2004	17810000.00	98694.00	0.55
2005	23809000.00	30155.00	0.12
2006	29361000.00	17999.00	0.06
2007	41267900.00	16993.00	0.04
2008	61264400.00	70018.00	0.11
2009	41791700.00	53736.00	0.12
2010	52482600.00	20437.50	0.03
نسبة التغير%	6.00	-5.27	

المصدر :

- منظمة التجارة العالمية- موقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.wto.org/english/statistical /International Trade statistics program / سنوات الدراسة.
- الامم المتحدة- كتاب احصاءات التجارة الدولية Trade by Commodity Vol. 1 - سنوات الدراسة.
- منظمة الغذاء والزراعة للامم المتحدة (فاو)- كتاب الاحصاءات السنوي وموقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.fao.org.faostat - سنوات الدراسة.
- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية احصاءات التجارة- السلسلة الزمنية للصادرات، احصاءات التجارة الخارجية،المجموعة الاحصائية السنوية وبيانات غير منشورة.
- تم أحتساب نسبة التغير السنوي حسب المعادلة الآتية : $R=[(x_1/x_0)^{(1-t1/t0)}-1]x100$
- تم التحويل من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي على أساس سعر الصرف الرسمي المعلن من قبل الجهاز المركزي للأحصاء في السنوات التي لم تنشر فيها البيانات بالدولار الأمريكي . .تم احتساب نسبةالصادرات الزراعية من الصادرات الكلية من لدن الباحثين .

ملحق (2)

الأستيرادات الكلية والأستيرادات الزراعية للعراق للمدة 1985- 2010 (1000دولار)

السنة	قيمة الأستيرادات الكلية	قيمة الأستيرادات الزراعية	نسبة الأستيرادات الزراعية من الأستيرادات الكلية %
1985	10190000.00	2092692.00	20.53
1986	10556000.00	1662516.00	15.74
1987	7415000.00	1718594.00	23.17
1988	10268000.00	2720362.00	26.49
1989	11600000.00	2523477.00	21.75
1990	7660000.00	1851593.00	24.17
1991	599496.54	169198.99	28.22
1992	663303.36	196652.42	29.64
1993	1335119.92	941240.42	70.49
1994	889469.06	585295.47	65.80
1995	910008.14	638453.89	70.15
1996	745007.24	445572.46	59.80
1997	594513.51	278988.86	46.92
1998	795758.66	97189.64	12.21
1999	1390577.71	161410.14	11.60
2000	2320658.13	187939.58	8.09
2001	4391039.62	241869.05	5.50
2002	9817000.00	1645726.00	16.76
2003	9934000.00	1587663.00	15.98
2004	21302000.00	2274159.00	10.67
2005	23532000.00	3042008.00	12.92
2006	20892000.00	3085294.00	14.76
2007	21516000.00	2951285.00	13.71
2008	33000000.00	5305443.00	16.07
2009	17279100.00	4396177.00	25.44
2010	27410800.00	1930514.35	7.04
نسبة التغير%	-4.03	-0.32	

المصدر: *منظمة التجارة العالمية- موقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.wto.org/english/statistical program /International Trade statistics - سنوات الدراسة.

* الامم المتحدة- كتاب احصاءات التجارة الدولية، Trade by Commodity Vol. 1 - بعض سنوات الدراسة.

* منظمة الغذاء والزراعة للامم المتحدة (فاو)- كتاب الاحصاءات السنوي وموقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.fao.org.faostat - سنوات الدراسة.

* وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للاحصاء/ مديرية احصاءات التجارة- السلسلة الزمنية للأستيرادات، احصاءات التجارة الخارجية،المجموعة الاحصائية السنوية وبيانات غير منشورة.

* تم أحتساب نسبة التغير السنوي حسب المعادلة الآتية : $R=[(x_1/x_0)^{(1-t1/t0)}-1]x100$

* تم التحويل من الدينار العراقي الى الدولار الامريكي على أساس سعر الصرف الرسمي المعلن من لدن الجهاز المركزي للاحصاء في السنوات التي لم تنشر فيها البيانات بالدولار الأمريكي

ملحق (3)

صادرات واستيرادات العراق من(القمح) للمدة1985–2010

القيمة (1000) دولار الكمية (1000) طن

السنة	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	كمية الاستيرادات	قيمة الاستيرادات	الميزان التجاري	
					للكمية	للقيمة
1985	0.00	0.00	2364.00	309250.00	-2364.00	-309250.00
1986	0.00	0.00	1666.00	212000.00	-1666.00	-212000.00
1987	0.00	0.00	2619.00	332000.00	-2619.00	-332000.00
1988	0.00	0.00	2922.00	485000.00	-2922.00	-485000.00
1989	0.00	0.00	3798.00	727000.00	-3798.00	-727000.00
1990	0.00	0.00	1508.60	292521.44	-1508.60	-292521.44
1991	0.00	0.00	1276.67	253258.00	-1276.67	-253258.00
1992	0.00	0.00	87.50	11350.00	-87.50	-11350.00
1993	0.00	0.00	568.50	70666.66	-568.50	-70666.66
1994	0.00	0.00	752.30	106000.00	-752.30	-106000.00
1995	0.00	0.00	163.00	17669.65	-163.00	-17669.65
1996	0.00	0.00	480.00	73130.00	-480.00	-73130.00
1997	0.00	0.00	1975.00	374000.00	-1975.00	-374000.00
1998	2.84	500.00	2326.00	469000.00	-2323.16	-468500.00
1999	2.03	580.00	1840.60	400000.00	-1838.57	-339420.00
2000	3.06	244.81	3185.20	836000.00	-3182.14	-835755.19
2001	24.89	2529.54	3000.00	750000.00	-2975.11	-747470.46
2002	36.74	2334.00	2417.50	357036.00	-2380.76	-354702.00
2003	121.02	18350.00	1276.60	253258.00	-1155.58	-234908.00
2004	236.33	34775.00	2501.50	439558.00	-2265.17	-404783.00
2005	0.00	0.00	2535.50	460239.00	-2535.50	-460239.00
2006	5.00	813.00	2833.80	554931.00	-2833.80	-554118.00
2007	0.57	104.00	2423.70	697700.00	-2423.13	-697596.00
2008	0.58	106.00	2963.32	580294.35	-2962.74	-580294.35
2009	0.59	106.00	3050.50	796660.00	-3049.91	-796554.00
2010	0.00	0.00	400.21	128937.76	-400.21	-128937.76
نسبة التغير%	0.00	0.00	-6.85	-3.43		

المصدر:

- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية إحصاءات التجارة ومديرية الحسابات القومية- تقارير الموازين السلعية والغذائية- سنوات الدراسة.
- منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (فاو) - كتاب الإحصاءات السنوي وموقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.fao.org.faostat- سنوات الدراسة.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الكتاب السنوي للأحصاءات الزراعية- المجلد 30- جدول 208.
- الميزان التجاري ونسبة التغير من حساب الباحثين حيث حسبت نسبة التغير السنوي حسب المعادلة الاتية:

$$R=[(x_1/x_0)^{(1-t1/t0)}-1]x100$$

ملحق (4)

صادرات واستيرادات العراق من (الشعير) للمدة 1985-2010

القيمة (1000) دولار الكمية (1000) طن

السنة	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	كمية الاستيرادات	قيمة الاستيرادات	الميزان التجاري	
					للكمية	للقيمة
1985	8.30	659.00	165.00	28900.00	-156.70	-28241 .00
1986	191.30	17240.00	0.00	0.00	+191.30	+17240 .00
1987	33.80	2638.00	285.00	44612.50	-251.20	-41974.50
1988	56.00	6276.00	153.00	25000.00	-97 .00	-18724.00
1989	40.00	5786.00	494.00	74739.70	-454 .00	-68953.70
1990	10.00	1512.60	6.80	1028.56	+3.20	+484.04
1991	0.00	0.00	100.00	13000.00	-100 .00	-13000.00
1992	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1993	0.00	0.00	184.60	27929.98	-184.60	-27929.98
1994	0.00	0.00	242.30	36659.99	-242.30	-36659.99
1995	0.00	0.00	53.60	8064.29	-53.60	-8064.29
1996	0.00	0.00	120.70	18261.91	-120.70	-18261.91
1997	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1998	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1999	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2000	3.35	275.50	203.30	35600	-199.95	-35324.50
2001	395.28	33641.06	0.86	33.47	+394.42	+33607.59
2002	241.94	20500.00	0.00	0.00	+241.94	+20500.00
2003	101.30	7965.00	0.00	0.00	+101.30	+7965 .00
2004	308.23	28204.00	0.00	0.00	+308.23	+28204.00
2005	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2006	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2007	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2008	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2009	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2010	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
نسبةالتغير%	0.00	0.00	0.00	0.00		

المصدر :

- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية إحصاءات التجارة ومديريةالحسابات القومية - تقارير الموازين السلعية والغذائية- سنوات الدراسة.
- منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (فاو) - كتاب الإحصاءات السنوي وموقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.fao.org.faostat - سنوات الدراسة.
- الميزان التجاري ونسبة التغير من حساب الباحثين حيث حسبت نسبة التغير السنوي حسب المعادلة الاتية:

$$R=[(x_1/x_0)^{(1-t1/t0)}-1]x100$$

ملحق (5)

صادرات واستيرادات العراق من (الرز) للمدة 1985-2010

القيمة (1000) دولار الكمية (1000) طن

السنة	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	كمية الاستيرادات	قيمة الاستيرادات	الميزان التجاري	
					للكمية	للقيمة
1985	0.00	0.00	500.00	175000.00	-500.00	-175000.00
1986	0.00	0.00	550.00	182000.00	-550.00	-182000.00
1987	0.76	480.00	524.00	147000.00	-523.24	-146520.00
1988	1.50	970.00	603.00	253000.00	-601.50	-252030.00
1989	2.13	1377.80	542.00	169000.00	-539.87	-167622.20
1990	0.55	350.00	343.41	139000.00	-342.86	-138650.00
1991	0.00	0.00	300.00	106000.00	-300.00	-106000.00
1992	0.00	0.00	450.00	165000.00	-450.00	-165000.00
1993	0.00	0.00	655.00	223000.00	-655.00	-223000.00
1994	0.00	0.00	200.00	75000.00	-200.00	-75000.00
1995	0.00	0.00	225.00	85500.00	-225.00	-85500.00
1996	0.00	0.00	241.00	81000.00	-241.00	-81000.00
1997	0.00	0.00	684.00	253000.00	-684.00	-253000.00
1998	0.27	80.00	629.00	212000.00	-628.73	-211920.00
1999	25.42	9700.00	781.00	267000.00	-755.58	-257300.00
2000	60.33	15621.64	1200.00	305000.00	-1139.67	-289378.36
2001	4.54	1264.38	950.00	194000.00	-945.46	-192735.62
2002	9.25	2786.00	1162.00	340000.00	-1152.75	-337214.00
2003	1.22	377.00	433.50	158995.00	-432.28	-158618.00
2004	2.21	622.00	651.60	173481.00	-649.39	-172859.00
2005	1.70	475.09	827.00	288186.00	-825.30	-287710.91
2006	0.00	0.00	1147.20	409208.00	-1147.20	-409208.00
2007	0.00	0.00	433.50	304200.00	-433.50	-304200.00
2008	0.00	0.00	694.21	386408.00	-694.21	-386408.00
2009	0.00	0.00	755.80	414566.00	-755.80	-414566.00
2010	0.00	0.00	230.75	223883.79	- 230.75	-223883.79
نسبة التغير%	0.00	0.00	- 3.04	0.99		

المصدر:

- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية إحصاءات التجارة ومديرية الحسابات القومية- تقارير الموازين السلعية و الغذائية- سنوات الدراسة.
- منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (فاو)- كتاب الإحصاءات السنوي وموقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.fao.org.faostat- سنوات الدراسة.
- الميزان التجاري ونسبة التغير من حساب الباحثين حيث حسبت نسبة التغير السنوي حسب المعادلة الاتية $R=[(x_1/x_0)^{(1-t1/t0)}-1]x100$

ملحق (6)

صادرات واستيرادات العراق من (الذرة الصفراء) للمدة 1985-2010

القيمة (1000) دولار الكمية (1000) طن

السنة	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	كمية الاستيرادات	قيمة الاستيرادات	الميزان التجاري	
					للكمية	للقيمة
1985	0.00	0.00	286.00	63000.00	-286.00	-63000.00
1986	0.00	0.00	330.00	46000.00	-330.00	-46000.00
1987	0.00	0.00	440.00	41000.00	-440.00	-41000.00
1988	0.00	0.00	650.00	64000.00	-650.00	-64000.00
1989	0.00	0.00	572.00	55979.28	-572.00	-55979.28
1990	0.00	0.00	415.00	21878.04	-415.00	-21878.04
1991	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1992	0.00	0.00	2.04	117.32	-2.04	-117.32
1993	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1994	0.00	0.00	298.78	29230.00	-298.78	-29230.00
1995	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1996	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1997	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1998	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
1999	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
2000	22.04	1942.26	0.00	0.00	+22.04	+1942.26
2001	0.00	0.00	7.30	793.13	-7.30	-793.13
2002	3.32	399.61	11.38	1821.86	-8.06	-1422.25
2003	21.88	2811.00	0.00	0.00	+21.88	+2811.00
2004	1.95	258.00	0.00	0.00	+1.95	+258.00
2005	1.07	107.47	38.48	3692.40	-37.41	-3584.93
2006	0.00	0.00	0.05	66.84	-0.05	-66.84
2007	0.00	0.00	1.91	376.15	-1.91	-376.15
2008	0.00	0.00	0.36	92.80	-0.36	-92.80
2009	0.00	0.00	3.25	230.66	-3.25	-230.66
2010	0.00	0.00	0.02	6.00	-0.02	-6 .00
نسبة التغير%	0.00	0.00	-31.79	-30.95		

المصدر:

- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/مديرية إحصاءات التجارة ومديريةالحسابات القومية- تقارير الموازين السلعية و الغذائية- سنوات الدراسة.
- منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (فاو) - كتاب الإحصاءات السنوي وموقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.fao.org.faostat - سنوات الدراسة.
- الميزان التجاري ونسبة التغير من حساب الباحثين حيث حسبت نسبة التغير السنوي حسب المعادلة الاتية : $R=[(x_1/x_0)^{(1-t1/t0)}-1]x100$

ملحق (7)

صادرات واستيرادات العراق من (التمور) للمدة 1985-2010

القيمة (1000) دولار الكمية (1000) طن

السنة	كمية الصادرات	قيمة الصادرات	كمية الاستيرادات	قيمة الاستيرادات	الميزان التجاري	
					للكمية	للقيمة
1985	110.00	66000.00	0.00	0.00	+110.00	+66000.00
1986	157.07	28361.63	0.00	0.00	+157.07	+28361.63
1987	157.00	52395.00	0.00	0.00	+157.00	+52395.00
1988	120.00	36000.00	0.00	0.00	+120.00	+36000.00
1989	248.23	65807.68	0.00	0.00	+248.23	+65807.68
1990	190.00	37000.00	0.00	0.00	+190.00	+37000.00
1991	20.00	5500.00	0.00	0.00	+20.00	+5500.00
1992	22.00	6500.00	0.00	0.00	+22.00	+6500.00
1993	10.00	2200.00	0.00	0.00	+10.00	+2200.00
1994	30.00	6000.00	0.00	0.00	+30.00	+6000.00
1995	40.00	6900.00	0.00	0.00	+40.00	+6900.00
1996	50.00	8500.00	0.00	0.00	+50.00	+8500.00
1997	90.00	16000.00	0.00	0.00	+90.00	+16000.00
1998	100.00	20000.00	0.00	0.00	+100.00	+20000.00
1999	30.00	5000.00	0.00	0.00	+30.00	+5000.00
2000	291.02	71361.62	0.00	0.00	+291.02	+71361.62
2001	292.10	75645.21	0.00	0.00	+292.10	+75645.21
2002	340.08	76611.49	0.00	0.00	+340.08	+76611.49
2003	5.01	993.00	0.00	0.00	+5.01	+993.00
2004	164.35	39014.33	0.00	0.00	+164.35	+39014.33
2005	185.32	42129.51	0.00	0.00	+185.32	+42129.51
2006	204.03	48326.00	0.00	0.00	+204.03	+48326.00
2007	170.49	39674.88	0.00	0.00	+170.49	+39674.88
2008	119.13	28794.32	0.00	0.00	+119.13	+28794.32
2009	40.38	11897.15	0.00	0.00	+40.38	+11897.15
2010	42.44	13755.88	0.00	0.00	+42.44	+13755.88
نسبة التغير%	-3.73	-6.08	0.00	0.00		

المصدر:

- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء/ مديرية إحصاءات التجارة ومديرية الحسابات القومية- تقارير الموازين السلعية و الغذائية- سنوات الدراسة.
- منظمة الغذاء والزراعة للأمم المتحدة (فاو)- كتاب الإحصاءات السنوي وموقع المنظمة على الشبكة المعلوماتية الدولية www.fao.org.faostat/ سنوات الدراسة.
- الميزان التجاري ونسبة التغير من حساب الباحثين حيث حسبت نسبة التغير السنوي حسب المعادلة الاتية:

$$R=[(x_1/x_0)^{(1-t1/t0)}-1]x100$$

.....

.....

.....